

جرائم الاعتداء على الأصول في المجتمع الجزائري دراسة تحليلية للعوامل النفسية والاجتماعية

Crimes of assault on assets in Algerian society An analytical study of psychological and social factors

النوي أمينة * لبرارة إيمان
جامعة الحاج لخضر -باتنة- الجزائر

noui.mina@yahoo.com

Leberraraimane@gmail.com

تاريخ القبول : 2022/9/04

تاريخ الاستلام: 2022/5/10

ملخص:

جرائم الاعتداء على الأصول هي كل سلوك يتضمن اعتداء على السلامة البدنية أو النفسية أو حياة الأصول وبناء على ذلك تهدف الدراسة الحالية إلى الكشف عن العوامل النفسية والإجتماعية الكامنة وراء ارتكاب الشباب الجزائري لهذه الجرائم ولقد تم الإعتماد في هذه الدراسة على جانب نظري تضمن أهم المفاهيم والمقاريبات النفسية والإجتماعية المفسرة لهذه الجرائم و الجانب الميداني الذي اعتمد منهج دراسة الحال ، ولقد خلصت هذه الدراسة إلى أن هناك عوامل نفسية تؤدي إلى ارتكاب جرائم الاعتداء على الأصول ومن أهمها : أساليب التربية الخاطئة التي يعتمدها الأباء مع الأبناء و تعاطي الشباب للمواد المخدرة و عوامل إجتماعية مثل ظروف السكن السيئة والبطالة والانضمام لجماعات إجرامية

الكلمات المفتاحية : جرائم الاعتداء ، الأصول ، العوامل النفسية والإجتماعية، المجتمع الجزائري

Abstract :

Assault crimes are any behavior that involves an attack on the physical or psychological integrity or life of assets. Accordingly, the current study aims to reveal the psychological and social factors behind the commission of these crimes by Algerian youth. This study has been based on a theoretical aspect that includes the most important concepts And the psychological and social approaches that explain these crimes and the field side that adopted the case study approach, and this study concluded that there are psychological factors that lead to the commission of crimes of assault on assets, the most important of which are: the wrong parenting methods adopted by parents with their children and youth abuse of narcotic substances and Social factors such as poor housing conditions, unemployment, and joining criminal groups

Keywords: assault crimes, assets, psychological and social factors, Algerian society

مقدمة:

تعتبر الأسرة الركيزة الأساسية لبناء وتطور المجتمع الجزائري ذلك فقد منح المشرع مكانة سامية للأسرة حيث تظهر هذه المكانة في القوانين التي تنظم جوانب عديدة منها ، بالإضافة إلى قانون العقوبات الذي يكفل أمن وحماية الأسرة واستقرارها وردع كل ما يهدد أمنها وسلامتها . لكن وللأسف رغم وجود كل هذه المبادئ والمقومات لحماية الأسرة إلا أنها لم تسلم من جرائم اعتداء الأبناء على الأصول سواء من الناحية الجسدية كالضرب والقتل أو الناحية المعنوية أو الناحية المادية.

يعود انتشار جرائم الاعتداء على الأصول إلى عوامل نفسية خاصة بتكوين شخصية الفرد المعتدي على الأصول أو عوامل اجتماعية ترجع إلى البيئة الأسرية التي نشأ فيها الفرد و الظروف السكنية و على اثر ذلك سوف يتعرض في هذا المقال إلى ثلات محاور أساسية وهي : مفهوم جرائم الاعتداء على الأصول ، أنواع جرائم الاعتداء على الأصول وأهم العوامل النفسية والاجتماعية المساعدة في حدوث هذه الجرائم.

1. الإشكالية :

شهد المجتمع الجزائري في الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2022 تطورا حضاريا ملحوظا وتغيرات اجتماعية نتيجة التطور الحضاري والتكنولوجي وتدخل الحضارة العربية مع الحضارة الأوروبية بسبب انتشار الاستعمال الواسع للمعلوماتية ووسائل التواصل الاجتماعي وهذا ما أدى إلى غياب العديد من المعايير والقيم الاجتماعية مثل التكافل الاجتماعي واحترام وتقدير الوالدين وهذا ما أدى بدوره إلى تزايد جرائم العنف والاعتداء على الأصول بمختلف صورها مثل الاعتداء بالسب والشتم والضرب المبرح إلى غاية جرائم السرقة والنصب والإحتيال على الأصول وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل في هذه الدراسة عن العوامل النفسية والاجتماعية التي تؤدي إلى ارتكاب الشباب الجزائري لهذه الجرائم التي تعتبر غريبة عن معايير مجتمعنا و الدين الإسلامي الحنيف الذي حث بالدرجة الأولى على احترام الأصول و حسن معاملتهم وعليه تمثل التساؤل الرئيسي للدراسة الحالية فيما يلي :

ما هي العوامل النفسية والاجتماعية التي تؤدي إلى ارتكاب الشباب لجرائم الاعتداء على الأصول ؟

2..أهمية الدراسة:

تمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة في أنها تقدم تعريفا شاملا لجرائم الاعتداء على الأصول وأنواعها وكذلك التفسير العلمي النظري لهذه الظاهرة الإجرامية.

أما الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة فتتمثل في عرض لدراسة حالات واقعية لجرائم الاعتداء على الأصول وتحليلها للتوصيل إلى أهم العوامل النفسية والاجتماعية الكامنة خلف ارتكاب جرائم الاعتداء على الأصول.

3. عرض الدراسات السابقة :

كثيرة هي الدراسات العربية التي تناولت موضوع جرائم الاعتداء على الأصول سواء من الناحية القانونية أو النفسية والاجتماعية نستعرض فيما يلي بعض من الدراسات القانونية والنفسية حول الاعتداء على الأصول .

- دراسة غنية عبد المنعم و جمال شقيق أحمد و عبد الحميد حسين بعنوان : المتغيرات الاجتماعية والنفسية المرتبطة بالرجال جرائم القتل داخل الأسرة حيث اتبع الباحثون في هذه الدراسة المنهج الوصفي الإرتباطي المقارن ، و تكونت العينة الكلية للدراسة من 150 فرد من الرجال المودعين بالسجن و تراوحت أعمارهم من (21 إلى 70) سنة و قد خلصت نتائج الدراسة إلى عدم وجود تأثير للمتغيرات الاجتماعية المتمثلة في (السن ، المهنة ، المستوى التعليمي ، المستوى الاقتصادي ، حجم الأسرة) على ارتكاب الرجال لجرائم القتل داخل الأسرة.
- دراسة حمدان مداح و سيف الإسلام شوية بعنوان جريمة الاعتداء على الأصول في المدينة الجديدة دراسة حالة لقاطني مدينة الكاليتوسية - عنابة حيث اهتم الباحثان في هذه الدراسة بالتعريف بجرائم الاعتداء على الأصول في المدينة الجديدة الكاليتوسية بولاية عنابة و الكشف عن تأثير النسيج العمراني في المدينة الجديدة و تغير العلاقات الأسرية و تفكيرها و تحليلها داخل الأنسجة العمرانية الجديدة حيث استعمل منهاج دراسة الحالة بتقنية كرة الثلج و أهم النتائج المتوصل إليها : أن العلاقات الأسرية تغيرت بتغير النسيج العمراني في المدينة الجديدة ، وأدت إلى وقوع جرائم الاعتداء على الأصول في المدينة الجديدة .

4. فروض الدراسة:

1. تؤدي أساليب التربية الخاطئة مثل التدليل و نمط التأديب القاسي إلى ارتكاب الشباب لجرائم الاعتداء على الأصول.
2. يؤدي تناول المواد المخدرة إلى ارتكاب الشباب لجرائم الاعتداء على الأصول .
3. تؤدي العوامل الاجتماعية السيئة مثل الفقر و البطالة و السكن الضيق إلى ارتكاب الشباب لجرائم الاعتداء على الأصول .
4. يؤدي الإنضمام إلى جماعات ذات سلوك منحرف أو إجرامي إلى ارتكاب الشباب لجرائم الاعتداء على الأصول.

5. المنهج المستخدم للدراسة :

تضمنت هذه الدراسة جانبيين الأول نظري تضمن دراسة نظرية تحليلية لجرائم الاعتداء على الأصول و أركانها و أنواعها كما تضمن أهم النظريات العلمية النفسية والاجتماعية المفسرة لجرائم الاعتداء على الأصول أما الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا فيه منهاج دراسة الحالة لثلاث حالات في ولاية باتنة حيث ركزت الباحثان على استنباط أهم العوامل النفسية و

الاجتماعية المؤدية لارتكاب الشباب جرائم الاعتداء على الأصول وذلك بالإعتماد على الملاحظة والمقابلة النصف الموجهة والسجلات القانونية.

6. مفهوم الأصول والفروع :

1.6. التعريف القانوني للأصول : يقصد بأصول الشخص ما تنازل منه وأن علو فيعتبر من الأصول الأب والأم والجد والجدة وابوهاهما دون التوقف عند درجة معينة ودون تفرقة بين جد لأب أو جد لأم ، هذا ما يتجلى من خلال نص المادة 267 من قانون العقوبات هذا في قانون العقوبات، أما في القانون المدني فقد عبر المشرع الجزائري عن الحالة الخاصة بالشخص بالحالة المدنية، ويقصد بذلك تحديد مركز الشخص باعتباره عضوا في أسرة معينة بما في ذلك صفة الأصل بالنسبة للفروع وبالتالي يشترط وجود علاقة أبوة أو بنوة بين الآباء والأبناء. حيث يبدو أن المشرع الجزائري ساير في هذا الأمر موقف الشريعة الإسلامية باضافة مصطلح الشرعيين أي بحسب الولد لأبيه وجده برابطة النسب التي نص عليها عليها في قانون الأسرة وذلك وفق المادة 41 من قانون الأسرة الجزائري .

2.6.. تعريف الفروع :

اعتبر فقهاء الشريعة الإسلامية الفروع ثمرة الزواج الصحيح المبني على أسس الدين الإسلامي و الذي تم بعقد شرعي صحيح بين رجل و امرأة ، وعلى اعتبار هذه العلاقة صحيحة وشرعية ، وبالتالي أولادهم ينسبون إليهم وإلى أجدادهم بصفة شرعية ، أما الفرع غير الشرعي لا يشمله هذا التعريف لأن الشريعة الإسلامية لا تعتبره شرعا إلا عن طريق الإقرار والإعتراف بالنسبة من طرف أبيه (سعيد، 2006، ص:142).

7. صور جرائم الاعتداء على الأصول في التشريع الجزائري :

1.7. القتل العمد للأصول :

إن قتل الأصول جريمة بشعة وأمر من الفضاعة والاستهتار لدرجة كبيرة تستوجب العقاب ؛ فتنكر الفرع لأهله وتوصل الخطورة الإجرامية الكامنة في نفسه إلى درجة إزهاق روح أصوله ، جعل المشرع يتدخل لإقصاء هذا الفرع الفاسد ووذلك بتسلیط عليه أقصى العقوبات التي تصل إلى حد الإعدام ، وتأكيدا من المشرع على تشديد العقاب فقد نصت المادة 282 من قانون العقوبات على أنه لا عنر إطلاقا من يقتل آباء أو أمه أو أحد أصوله (عبد اللاوي ، 2012، ص:27)

ولقد عرف المشرع الجزائري جريمة قتل الأصول من خلال أحكام المادة 258 من قانون العقوبات التي جاء في نصها (أن قتل الأصول هو إزهاق روح الأب أو الأم أو أي من الأصول الشرعيين).

2.7. الجرائم الماسة بالسلامة البدنية للأصول :

تعتبر جرائم الضرب والجرح العدمي وإعطاؤه مواد ضارة بالصحة من الجرائم الماسة بالسلامة الجسدية للأصول ، والتي جرى النص عليها في المادتين 267 و 276 من قانون العقوبات الجزائري.

1.2.7. جريمة الضرب : يعرف الضرب بأنه كل تأثير على جسم الإنسان ولا يشترط فيه أن يحدث جرحا أو يخلف أثرا أو يستوجب علاجا ، كما يعرف بأنه كل ضغط مادي على الجسم لا يؤدي إلى

إحداث قطع فيه أو تمزيق لأنسجته ، ولا يشترط أن يتم ذلك باستعمال أداة معينة ، حيث يعد من قبيل الضرب توجيهه صفعه باليد أو الركل بالقدم ، وهو أمر معاقب عليه أيا كانت النتيجة المترتبة عليه (كلفالي، 2017، ص: 185).

2.2.7.. جريمة الجرح : الجرح هو كل مساس بالجسم يؤدي إلى إحداث تمزيق يصيب أنسجة الجسم وهو سلوك يفضي إلى تحطيم الوحدة التي تنشأ بين جزيئات الأنسجة ، أي أنه كل تمزق في أنسجة الجسم نتيجة العنف (باعزيز، 2010، ص: 58).

3.2.7. جريمة إعطاء الأصول مواد ضارة بالصحة: ويقصد به إعطاء الفرد (الأصول) كل مادة من شأنها إلحاق الضرر بالإنسان في ظروف معينة وهذه الصفة أمر نسبي ، ويمكن القول بأنها تلك المواد التي تحدث اضطراباً أو اختلالاً في الحالة الصحية للإنسان ، ويستوي أن تكون المادة صلبة أو سائلة أو غازية (فريحة مرجع سابق ، ص: 143).

3.7. الجرائم الواقعية على أموال الأصول :

لقد حصر المشرع الجزائري الجرائم الواقعية على أموال الأصول من طرف فروعهم في السرقة ، النصب و خيانة الأمانة .

1.3.7.. جريمة سرقة أموال الأصول : تعرف السرقة بأنها الإستيلاء بنية التملك على مال منقول مملوك للغير دون رضاه ، ويمكن تعريفها أيضاً بأنها " اختلاس مال منقول للغير بنية التملك " وعليه يمكن تعريف السرقة الواقعية من الفروع ضد أحد الأصول بأنها اختلاس يقوم به أحد الفروع مما نزلوا على مال منقول لأحد الأصول مهما علو بنية التملك (قلات ، 2016، ص: 235).

2.3.7 . جريمة النصب ضد الأصول : تعتبر جريمة النصب من بين الجرائم الأكثر خطورة و التي تمس الذمة المالية عليه، لما تحمله من تغيير وتزييف للحقيقة ، لأنها تقوم على الغش والخداع ، ولم تظهر جريمة النصب كجريمة مستقلة إلا بعد الثورة الفرنسية، حيث وضع المشرع الفرنسي لأول مرة نصاً خاصاً بهذه الجريمة في قانون العقوبات الصادر عام 1791، وعلى الرغم من ذلك بقي الغموض يشوب جريمة النصب حتى صدور قانون العقوبات عام 1810 ، حيث وضحت المادة 312 فقرة 01 منه معنى النصب

وبالرجوع إلى المشرع الجزائري فقد تناول هذه الجريمة من خلال نص المادة 372 من قانون العقوبات (نمور ، مرجع سابق ، ص: 80)

ولقد عرف الفقه جريمة النصب بأنها الإستيلاء على مال الغير بطريق الحيلة بنية التملك، أو الإستيلاء على مال منقول مملوك للغير بناء على الاحتيال بنية التملك ، والشخص الذي يمارس ذلك هو النصاب (عراب ، 2011 ص: 26).

8. النظريات العلمية المفسرة لجرائم الاعتداء على الأصول:

1.8. النظريات البيولوجية

1.1.8. نظرية العالم لمبروزو :

يعتبر لمبروز رائداً للمدرسة التكينية التي ربطت بين الجريمة والتكون العضوي للمجرم؛ فالجريمة وفق هذه النظرية هي نتاج تشوهات في الأعضاء الخارجية أو الداخلية لجسم الإنسان، أو نتاج لعدم انتظام وظيفة هذه الأعضاء في أداء وظائفها الطبيعية حيث يتبيّن من خلال هذه النظرية أن التكون العضوي للإنسان هو العامل الأساسي والجوهرى للجريمة بالإضافة إلى العوامل النفسية والاجتماعية.

2.8. النظريات النفسية :

1.2.8.. نظرية التحليل النفسي : يرى فرويد أنه ثمة مجموعتين أساسيتين من الغرائز وهي (غرائز الحياة وغرائز الموت)، تشمل المجموعة الأولى جميع القوى التي تهدف إلى الحفاظ على العمليات الحياتية الحيوية وبقاء النوع وتكاثره واعتبر فرويد أن الغرائز الجنسية أكثر غرائز الحياة في نمو الشخصية. وأطلق على قوة الطاقة الكامنة وراء الغرائز الجنسية مصطلح الليبido libido وهو مشتق من الكلمة اللاتينية بمعنى الرغبة، ويقصد الليبیدية طاقة غرائز الحياة بصفة عامة والطاقة النفسية التي تبحث عن اشباع من خلال الأنشطة الجنسية بصفة خاصة. أما الغرائز فرويد فقد اعتبر أنها وراء مظاهر القوة والعدوان والإنتشار والقتل، واعتبر فرويد أن غرائز الموت منغرسه ومتجلدة في النواحي البيولوجية للإنسان وأن لها أهمية مساوية لغرائز الحياة من حيث تحديد السلوك الفردي، واعتقد فرويد أن لدى كل شخص رغبة داخلية لا شعورية في الموت وأن جميع الكائنات الحية إلى العودة إلى اللا حياة التي جاءت منها. وبالتالي وفق نظرية التحليل النفسي يمكن تفسير جرائم الإعتداء على الأصول بأنها راجعة إلى سيطرة غرائز الموت والعدوان الكامنة في شخصية المجرم .

2.2.8. النظرية السلوكية:

1.2.2.8.. الإشراط الكلاسيكي : وهو النموذج الأول للنظرية السلوكية الذي وضعه العالم السلوكي واطسن مع عالم الفيزيولوجيا (إفان بافلوف) في بداية القرن العشرين والذي يعتمد على الاستجابة المشروطة وذلك باستجابة العضو تجاه مثيراً المحيط ، حيث اعتبر بافلوف أن السلوك هو منعكس لإرادى مثل الغضب ، الألم ، إغلاق الجفون عند تعرض العين لضوء الشمس وهذه العملية تسمى (مثير - استجابة)

اعتبر واطسن السلوك الإجرامي نموذجاً للإشراط الكلاسيكي أي أنه استجابة عضوية لمثيرات موجودة في المحيط وأعطى مثالاً على ذلك بجريمة الإغتصاب وفسرها بوجود مثير لدى الضحية يؤدي إلى إثارة جنسية لدى المغتصب تخلق لديه الرغبة في الاتصال الجنسي بالضحية.

2.2.2.3.. التعلم الاجتماعي : إن مصطلح التعلم الاجتماعي ينتهي إلى المدرسة الاجتماعية بقدر انتمائه للمدرسة النفسية السلوكية؛ حيث اعتبر كل من دولاردو و ميلر أن كل سلوك صادر عن الفرد هو

سلوك متعلم وينطبق الأمر على السلوك المطابق للقانون كما هو الحال بالنسبة للسلوك المضاد للقانون . ولقد أشار سندرلاند 1947 إلى أن تعلم أي نوع من السلوك لا يتم بطريقة عشوائية وإنما يكتسبه الفرد بواسطة عملية منظمة هي التعلم الاجتماعي ، كما أكد على أهمية المقومات الإجتماعية (النظم ، القيم ، العادات ، الثقافة ، الدين) ودورها في اختلاف أنماط سلوك الأفراد من مجتمع إلى آخر وأهمية دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية (الأسرة ، المدرسة ، المؤسسات الدينية ، جماعة الرفاق) في تأثير سلوك الفرد (JENSEN. GARY. P4)

يقصد بالتعلم الاجتماعي عملية تلقين أو نقل العادات والتقاليد والقيم من فرد يعتبر النموذج إلى فرد آخر وهو المتعلم واقترح أكير سنة 1973 أربع مفاهيم تمثل مقومات التعلم الاجتماعي وهي : الإرتباط الفارقي، تحديد الهوية ، اختلاف الحوافز ، المحاكاة .

أما العالم آلبرت باندورا 1977 ALBERT BANDURA أن معظم سلوكيات الإنسان هي سلوكيات متعلمة ليس عن طريق الإشراط الإجرائي وإنما بالتعلم عن طريق النمذجة وأن الأفراد يتعلمون السلوكيات عن طريق الملاحظة والمحاكاة مع النماذج الأسرية ونماذج الثقافة الفرعية والنماذج الرمزية .

• النماذج الأسرية و السلوك الإجرامي :

يشير باندورا إلى أن الأطفال الذين يكبرون في أسر ذات أخلاق فاسدة هم أكثر عرضة للإنحراف مقارنة بالأفراد الذين يكبرون ضمن أسر تتميز بالأخلاق الصالحة وأن نوع الجريمة التي يرتكبها الفرد تعكس الخبرة السيئة التي عاشها في الطفولة . (RICHARD RICHARD WORTLEY.2011.171)

• نماذج الثقافة الفرعية :

يفسر التعلم الاجتماعي العلاقة بين الإجرام والمجتمع المنحرف بأن الفرد له فرصة ملاحظة السلوك الإجرامي ضمن جماعة الأقران فهو يتعلم هذه السلوكيات المعتقدات السائدة في جماعة الرفاق حول الجريمة وبهذا يتم الانضمام إلى جماعة الرفاق ويتعلم مبادئ الإجرام وبالتالي يلقى الاستحسان الإجتماعي من طرف جماعة الأقران ويعتبر هذا بمثابة مكافأة مقابل سلوكه الإجرامي كما يعتبر حافز معنوي يدفعه إلى الاستمرار في ممارسة الأعمال الإجرامية.

• النماذج الرمزية :

حسب باندورا (2001) النموذج المقلد لا يكون دائماً شخصاً بل قد يكون رمزاً في الكلام أو الصور كالشخصيات التي تروج بواسطة وسائل الإعلام ، ولقد كشفت العديد من الدراسات أثر وسائل الإعلام على ظهور السلوك العدواني لدى الأفراد وارتباط الجرائم بمشاهدة العديد من البرامج ذات المضمون الإجرامي وأن هذا التأثير يكون قصيراً المدى بالنسبة للراشدين مقارنة مع المراهقين الذين يكون تأثيرهم بهذه النماذج طويلاً المدى.

وبالتالي يمكن تفسير جرائم الإعتداء على الأصول بمنظور التعلم الاجتماعي على أنها سلوكيات متعلمة من خلال محاكاة نماذج سيئة سبق لها ممارسة الإعتداء على الأصول و بالتالي يتم نقل صورة هذا السلوك عن طريق عملية النمذجة التي أشار إليها ألبرت باندروا ويمكن أن تكون هذه النماذج الذين يمارسون الإعتداء على الأصول ضمن أسرة الجاني أو ضمن جاعة الأفراد السيئة أو يكون السلوك الإجرامي الخاص بالإعتداء على الأصول متعلم من خلال متابعة برامج تتضمن الإعتداء على الآباء بالضرب أو القتل أو السرقة مما يدفع بالكثير من الأفراد وخاصة المراهقين إلى تقليد هذه النماذج في حياتهم الواقعية فيتوجهون إلى الإجرام في حق أبائهم وأجدادهم دون وعيهم بالعواقب الوخيمة المرتبطة عن هذه الأفعال.

3.2.8. النظرية المعرفية والسلوك الإجرامي ضد الأصول :

وفق النموذج المعرفي فإن السلوك الإجرامي هو عبارة عن استجابة خاطئة ل موقف معين وهو محصلة لأفكار أتماتيكية مشوهة نتيجة معتقدات خاطئة لدى المجرم كأن يعتقد بأن الآبوين هما مصدر للسيطرة والإضطهاد بدل أن يكون اعتقادا بأنهما مصدر للأمان والرعاية والحنان وهذا المعتقد الخاطئ بدوره هو نتيجة للمعاملة الوالدية القاسية و بالتالي يترسخ هذا المعتقد الخاطئ في ذهن الفرد حتى يتعرض لموقف معين (مثير) فتشكل لديه أفكار أتماتيكية خاطئة تؤدي به إلى استجابة عنيفة اتجاه أحد الأصول كالضرب أو ارتكاب جريمة القتل .

3.8. النظريات الإجتماعية: تركز النظريات الإجتماعية في دراسة الإنحراف على أنه ظاهرة تخضع لتفاعلات المجتمع وحركته وأنه لا يمكن فهم السلوك الإجرامي أو الشاذ إلا من خلال دراسة المجتمع .

1.3.8 نظرية اللامعيارية لإميل دوركايم:Dourkiam

يرى دوركايم أن الجريمة ظاهرة إجتماعية طبيعية توجد في أي مجتمع إنساني وهي نتيجة لطبيعة العلاقات الإجتماعية الموجودة في كل مجتمع ، ولايمكن لهذه الظاهرة أن تزول من المجتمعات ؛ حيث اعتبر أيضا أن العلاقة التي تربط الفرد بالمجتمع هي محددة بنوعين من التضامن الآلي والتضامن العضوي ، ويسود التضامن الآلي في المجتمعات البدائية البسيطة حيث تقل نسبة الجرائم في هذه المجتمعات لأن العلاقات بينهم تكون متينة لأنهم موحدون في الأفكار والمشاعر والوظائف ، أما التضامن العضوي ففيه نوع من الإختلاف بين أعضاء المجتمع من حيث الثقافة والمعتقدات والقيم والمشاعر والأراء والأفكار، وهذا النوع من الثقافة يسود في المجتمعات العصرية المتحضره؛ كما يرى دوركايم أن تميز المجتمع وزيادة تعقيده يؤدي إلى فقدان التكامل وعدم القدرة على تحقيق التضامن ، وبهذه الحالة يصل المجتمع إلى حالة من الأنوميا و بالتالي يسهل على أي فرد منه مخالفه النظم و يقصد بالأنوميا هي افتقار المجتمع إلى المعايير والقواعد القانونية التي تنظم حياة الأفراد و سلوكهم .

إن جرائم الاعتداء على الأصول المنتفسية في مجتمعنا العصري هي أفضل نموذج لظاهرة الأنوميا التي تحدث عنها دركایم حيث تعتبر هذه الجرائم ضد الأصول من قتل ونهب وسرقة أموال وخيانته الأمانة كنتاج لافتقار شباب اليوم للمعايير والقيم الاجتماعية مثل احترام الآباء والصدق والأمانة وغيرها من المقومات الأخلاقية التي تعتبر ركيزة تماسك وتألف المجتمع الجزائري. وحلت محلها معايير وقيم مستحدثة لا علاقة لها بالدين أو الأخلاق كالسعى للنجاح السريع بأسهل الطرق واعتماد الأساليب الغير قانونية للخروج من الأزمات.

2.3.8 نظرية الإرتباط الفاري لسذرلاند :

تنسب هذه النظرية إلى العالم الأمريكي سذرلاند Sutherland الذي بحث عن عوامل السلوك الإجرامي ضمن صراع الثقافة والمنافسة والعقائد الدينية والسياسية وتقسيم الطبقات الاجتماعية واختلاف تكوين الأفراد وتوزيع الثروة والدخل والوظيفة. لذلك يربط سذرلاند بين تلك العوامل وحركة الجريمة في المجتمع.

يرى سذرلاند أن السلوك الإجرامي يعود إلى تغلب العوامل الدافعة لعدم الاحترام للقوانين على العوامل الدافعة لاحترام القانون (رحماني ، 2006، ص:95)

كما اعتبر أن السلوك الإجرامي هو سلوك مكتسب ينشأ عن طريق التعلم حيث يتعلم الفرد السلوك الإجرامي ضمن الجماعة التي ينتمي إليها ويتعامل معها ويكون له علاقة قوية بأعضائها.

ما سبق يمكن القول أن الأشخاص الذين يرتكبون جرائم الاعتداء على الأصول قد اكتسبوا هذا السلوك عن طريق تفاعلهم مع جماعات الرفاق التي تمارس أنواع مختلفة من السلوكيات المنحرفة كتعاطي المواد المخدرة وجرائم السرقة والضرب والإعتداء على الأشخاص وبهذا يتم تعلم السلوك الإجرامي داخل جماعة الرفاق و من ثم إعادة توجيهه داخل الأسرة اتجاه الأصول (والوالدين أو الأجداد) الذين يمثلون نماذج للسلطة والتي تعلم الشخص المجرم (الابن أو الحفيد) الإعتداء عليهم من خلال اندماجه مع الثاقفة الفرعية المكتسبة ضمن جماعة الرفاق.

4.8 النظرية التكاملية وجرائم الاعتداء الأصول :

إن جرائم الاعتداء على الأصول مهما كان نوعها سواء كانت بالضرب أو القتل أو السرقة أو النصب والإحتيال تمثل ظاهرة إجرامية متعددة الأبعاد ولا يمكن تفسيرها من وجهة نظر واحدة لأن تفسير من وجهة نظر نفسية أو بيولوجية أو اجتماعية لذلك تعتبر النظرية التكاملية أحسن نموذج لتفسير هذه الجرائم.

إن السلوك الإجرامي حسب النظرية التكاملية هو سلوك مركب ذو عدة أبعاد (نفسية ، بيولوجية و اجتماعية) يؤدي في النهاية إلى ارتكاب الجريمة .

حيث تعتبر جريمة الإعتداء على الأصول نتيجة فشل الفرد في عملية الاحتواء الداخلي لمعايير المجتمع وعدم قدرته على التحكم في تحقيق رغباته بطرق منافية لمعايير وقيم المجتمع وذلك لعوامل بيولوجية كاضطراب وظائف الأعضاء و عوامل نفسية التي تتجلى في اضطرابات الشخصية لدى الجنائي و

الصراعات الناتجة عن أساليب التربية القاسية والحرمان العاطفي ، كما يمكن عزو هذه الجريمة إلى ضعف الإحتواء الخارجي وهو فشل الجماعة في تحقيق أثر واضح لمعاييرها على الأفراد .

9. العوامل النفسية والإجتماعية لجرائم الاعتداء على الأصول .

1.9. العوامل النفسية لجرائم الاعتداء الأصول :

1.1.9: الأمراض النفسية : تعتبر الأمراض النفسية التي يتعرض إليها الشخص من أخطر الأمراض البارزة في المجتمع الجزائري ، وبالتالي تتعكس سلبا على الأسرة، بما فيها الأصول خاصة في حالات الأمراض الذهانية و في حالات الأمراض العصبية التي تتسم بالقلق الشديد و العدوانية اتجاه الأشخاص و شعور الإنقسام ازاء الوالدين ومن أبرز الأمراض المؤدية إلى جرائم الاعتداء على الأصول : القلق العصبي والهستيريا و البرانويا و الذهانات مثل الفضام والإكتئاب حيث تعتبر جرائم الأصول نتيجة للأفكار الهذيانية التي تعتبر عرضا ملازما لهذا النوع من الأمراض كما أن بعض الدراسات تشير إلى أن اضطراب الشخصية المضادة للمجتمع غالبا ما يؤدي إلى ارتكاب الأشخاص لجرائم الاعتداء على الأصول (رحاب ، 2015)

2.1.9. تعاطي المواد المخدرة : إن الشاب المدمن تحت تأثير المخدرات يمكن أن يرتكب أفعال مثل التصرف بعدوانية اتجاه الآخرين، فإذا طلب من والديه أن يعطوه المال لشراء المخدرات ورفضوا طلبه ، فإنه يستخدم جميع أنواع العنف لتحقيق مطالبه، وحين يتعاطى الشخص المخدرات تقل في الجوانب الإنسانية من احساس بحب واحترام الوالدين ، فالإنسان تحت تأثير المخدرات لا يعي سلوكياته ولا يميز بين الشخص العادي والوالدين ، وأي حوار معه يسبب له ازعاجا ورد فعل عنيف يتجلی في الضرب و السب ومن الممكن أن يصل لدرجة الضرب المبرح أو القتل.

3.1.9. أساليب التربية الخاطئة : إن إهمال الوالدين للأباء في الطفولة أو اتباع أساليب التربية المتسلطة أو القاسية والتشدد في المعاملة واستعمال الضرب كوسيلة للضبط واستعمال العنف اللفظي مع الأبناء يؤدي إلى تشكيل صراعات نفسية على مستوى شخصية الطفل والمغالاة في استعمال هذا الأسلوب تؤدي إلى تشكيل أحقاد لدى الأشخاص اتجاه والديهم ويولد الرغبة في الإنقسام في نفوسهم.

4.1.9. الخبرات النفسية القاسية: في مرحلة الطفولة والمراقة:

إن تعرض الطفل أو المراهق لخبرات قاسية مثل سوء المعاملة الوالدية ، العنف الأسري الصراع بين الوالدين يؤدي إلى احساسه بالحرمان العاطفي و الذي يؤدي إلى نشوء مشاكل نفسية عاطفية لدى الطفل والمراهق تؤثر على حبه واحترامه لوالديه في المستقبل حيث أثبتت الدراسات أن الأطفال الذين عاشوا حالات عنف أسري حيث الأب متسلط و قاسي يقوم بضرب الأم باستمرار أمام الأبناء عادة ما يقومون بالانتقام من آبائهم في سن الرشد بالضرب المبرح أو القتل (Emmanael ,1983,p)

2.9. العوامل الإجتماعية لجرائم الاعتداء على الأصول :

1.2.9. انعدام التوافق الأسري : إن الظروف والمحبط الأسري الذي يعيش فيه الشخص يؤثر بشكل كبير على سلوكه في المجتمع حي ثأن التفكك الأسري أو انعدام التوافق داخل الأسرة يؤدي يؤدي إلى ارتكاب الشخص لجرائم ضد الأصول كنتيجة لسوء ظروف الحياة داخل الأسرة.

2.2.9 الظروف الاقتصادية المتدنية للأسرة: يلعب العامل الاقتصادي دوراً كبيراً في تفشي ظاهرة الإعتداء على الأصول مثل ظروف الفقر وتدني الدخل في الأسرة وحالة السكن والمنطقة التي يعيش فيها الأشخاص؛ حيث يعتبر كل من الفقر وال الحاجة هما علامتان الأساسيةن في خلق العجز لدى الوالدين في توفير حياة سعيدة لأبنائهم وعدم تلبية رغباتهم وبالتالي تتضخم هذه الغرائز وتفاقم أحاسيس الرغبة في الإنقاص مما يجعل الأولاد عرضة للتشرد والإنحراف وتتولد في نفوسهم الرغبة من الإنقاص ضد أصولهم

3.2.9 جماعة الرفاق : إن من أهم الأسباب التي تدفع الفرد إلى ارتكاب الجرائم ضرب وقتل الأصول اختلاط الشباب مع وتفاعلهم مع جماعات الرفاق المنحرفين لأن الفرد يتأثر بسرعة كبيرة بأصدقائه أكثر من تأثيره بوالديه وأساتذته؛ حيث تلعب جماعة الرفاق دوراً هاماً في التنشئة الاجتماعية لأن الأفراد يحاولون الالتزام بتوقعات جماعة الرفاق أما رفقاً السوء يدفعون الفرد نحو الإنحراف والجريمة من خلال تحريضهم ضد آبائهم وأجدادهم لأغراض مادية أو تحت تأثير المواد المخدرة(خليفة، (1971

4.3.9. البيئة السكنية:

إن أغلب الدراسات الاجتماعية تؤكد أهمية البيئة السكنية بوصفها عاملاً مساعداً على الإنحراف والجريمة فطبيعة السكن وخصائصه المعمارية والشكلية التي بنية الوحدة السكنية للأسرة له دوراً هاماً في سلوكيات أفراد الأسرة بالإضافة للمسكن ذاته من حيث اتساعه وضيقه أو من حيث فخامته وتهويته ومن حيث مرفاقه أو من حيث قدمه وحداثته ، فهذا يلعب دوراً هاماً في مجال تفكك الأسرة أو تماسكها فالإنسان يكتسب قيمته الشخصية وعاداته وسلوكيه من الجماعات التي يعيش معها لأن الإنسان بطبيعه يعتمد على الجماعة في اشباع حاجاته وعن طريق هذه الجماعة يكتسب خبراته ومهاراته فالبيئة لها دور وأثر كبير على الفرد وتطور ورعايته فمنها يأخذ العادات والتقاليد، ومنها ينقل الانطباعات والميول والسلوكيات سواء كان المسكن مريح أو غير مريح فهو يتأثر به في جميع الحالات فالبيئة هي مدرسة طبيعية لا حدود لها لذلك يجب عليه أن يسعى ويبذل قصارى جهده للتكيف معها

10. عرض دراسة الحالات :

الحالة الأولى:

السيدة (ح، ل) تبلغ من العمر 70 سنة أم لخمسة أبناء ، أربع بنات وولد ذكر تقطن بمدينة عين التوتة بولاية باتنة ترملت في سن الخامسة والأربعين من عمرها وكرست باقي حياتها ل التربية وتدريس بناتها الأربع وخاصة البنت الصغرى التي كانت تفرط في تدليلها وحمايتها أكثر من إخواتها رغم السكن الضيق و حالة الفقر التي تعيشها الأسرة بعد وفاة الأب إلا أن حليمة كانت تحاول منح بناتها كل ما يحتاجه من لباس و تعليم لكنها كانت حتى قبل وفاة الأب تعطي البنت الصغرى عنابة خاصة و تفضلها على بقية إخواتها الثلاث بنات والأخ الأكبر ولم تكن تحاسبها على أخطائها بحكم أن البنت ولدت وهي تعاني من تشوه خلقي جعل الأم تتعاطف معها .

بعد وفاة الأب بسنوات قليلة بدأت تظهر على البنت الصغرى سلوكيات عدوانية اتجاه الإخوة كالشتم والضرب والتنمر على إخواتها دون مبرر أو سبب ثم أصبحت البنت الصغرى البالغة من العمر خمسة وعشرون سنة تطالب الأم والإخوة بمحالع مالية كبيرة وفي كل مرة تستعمل التهديد والعنف للحصول على الأموال إلى أن اكتشفت الأم والأخ الأكبر أن البنت ترافق مجموعة من البنات ذات سلوك منحرف في الحي الذي تسكن فيه، واستمر الحال على ما هو من تقلب في المزاج وإساءة لفظية للوالدة والأخوات و مطالبتهم بمحالع مالية دون مبرر أو سبب واضح إلى أن بلغت البنت الثانية والثلاثين من عمرها حيث لاحظت الأم تغيرات جديدة في سلوكيها حيث صارت تخرج في أوقات متأخرة من الليل دون علم والدتها وحين اكتشفت الوالدة الأمر وقع شجار بينها وبين والبنت وهنا قامت البنت بضرب الوالدة ضرباً مبرحاً لدرجة أن الوالدة أغمي عليها ونقلت إلى المستشفى حيث تم فتح محضر لكن الوالدة في النهاية تنازلت عن الشكوى وسامحت ابنته وأخبرت رجال الشرطة أنها تعاني من اضطرابات نفسية وبعد أشهر انتقلت الأم مع بناتها الثلاث للعيش في مسكن قديم في حي آخر من المدينة تاركة البنت الصغرى تعيش بمفردها لأن العائلة لم تستطع السيطرة على سلوكياتها .

في الوقت الراهن المرأة التي قامت بالإعتداء بالضرب على الأم تغير سلوكيها إلى الأحسن وتمكن من ايجاد وظيفة وتصالحت مع والدتها التي سامحتها بكل رحابة صدر.

تحليل الحالة :

تعتبر هذه الحالة نموذج واقعي حي لجريمة الإعتداء على الأصول حيث أن تفاصيل القضية تكشف عن العديد من العوامل النفسية والاجتماعية التي أدت إلى ارتكاب البنت الإعتداء على الأم بالضرب المبرح وفيما يلي نستعرض أهم العوامل النفسية والاجتماعية لهذه الجريمة .

1. العوامل النفسية:

- أسلوب التربية المعتمد على التمييز بين الأخوة والدليل المفرط للأخت الصغرى بسبب معاناتها من تشوه خلقي منذ الولادة حيث حضيت برعاية خاصة وفضيل عن بقية إخواتها وهذا ما جعلها تعتقد دائمًا بأنها أفضل منهم .

- من الواضح أن الفتاة تعاني من اضطرابات نفسية ناتجة عن تعرضها للتنمر الخارجي من طرف الزملاء في المدرسة بسبب التشوّه الخلقي الذي عانت منه منذ طفولتها وهذا الإحباط الداخلي أدى إلى اكتسابها لسلوكيات عدوانية موجهة ضد أفراد الأسرة وخاصة الأم التي اعتبرتها الفتاة سبباً لهذا التشوّه الخلقي . ومن وجهة نظر سلوكية فإن الفتاة منذ مراحل الطفولة أُعفيت من العقاب بسبب التدليل وبالتالي أدركت منذ طفولتها أنها لن تتعاقب على سلوكياتها الخاطئة والعدوانية وهذا ما أدى إلى تشجيع استمرارها على هذه السلوكيات العدوانية إلى غاية بلوغها بين الرشد .
- انضمّام الفتاة إلى مجموعة رفيقات يمارسن سلوكيات منحرفة مثل تعاطي المخدرات والدعارة أدى إلى تعزيز السلوكيات المنحرفة لديها وتأثيرهن عليها أدى إلى مبالغتها في طلب مبالغ مالية من الأسرة لتلبية رغباتها هي وجماعة رفيقاتها وهذا ما أشارت إليه النظرية السلوكية أيضاً من خلال تأكيدها على دور جماعة الرفاق في تعزيز السلوك الإجرامي لدى الفرد بدافع الحصول على التقبل من طرف جماعة الرفاق وهذا ما يتواافق أيضاً مع نظرية الارتباط الفارقي لسذرلاند الذي اعتبر أن أن السلوك الإجرامي هو سلوك مكتسب ينشأ عن طريق التعلم حيث يتعلم الفرد السلوك الإجرامي ضمن الجماعة التي ينتهي إليها ويتعامل معها ويكون له علاقة قوية بأعضائها .

العوامل الاجتماعية المساهمة في حدوث جريمة الاعتداء بالضرب على الوالدة:

- المستوى الاقتصادي المتدني للأسرة التي تعتبر أسرة متوسطة الدخل المادي لكن بعد وفاة الوالد أصبح دخل الأسرة منخفض لا يكاد يسد الاحتياجات اليومية للأم الغير عاملة وأبنائهما الخمسة.
- المسكن الرديء والضيق : حيث تعيش الأسرة المكونة من سنة أفراد في مسكن يتكون من غرفتان ومطبخ وحمام وبالتالي فحالة المسكن تعتبر غير مناسبة لحجم الأسرة ولا لتلبية احتياجات الأبناء خاصة في مرحلة المراهقة والرشد مما أدى إلى كثرة الصراعات والنزاعات داخل الأسرة الواحدة .

جماعة الرفاق : إن من أهم الأسباب التي تدفع الفرد إلى ارتكاب الجرائم ضرب وقتل الأصول اختلاط الشباب مع وتفاعلهم مع جماعات الرفاق المنحرفين لأن الفرد يتأثر بسرعة كبيرة بأصدقائه أكثر من تأثره بوالديه وأساتذته ؛ حيث تلعب جماعة الرفاق دوراً هاماً في التنشئة الاجتماعية لأن الأفراد يحاولون الإلتزام بتوقعات جماعة الرفاق أما رفقاً السوء يدفعون الفرد نحو الإنحراف والجريمة من خلال تحريضهم ضد آباءهم وأجدادهم لأغراض مادية أو تحت تأثير المواد المخدرة ؛ وبالتالي فإن انضمّام الفتاة إلى جماعة منحرفات أدى إلى تعزيز السلوك العدوانى لديها اتجاه أسرتها كالتهديد والضرب من أجل الحصول على الأموال

لتلبية رغبات رفيقاتها المادية و أيضاً أدى اكتسابها لسلوكيات منحرفة كتعاطي المواد المخدرة وممارسة الدعاارة:

الحالة الثانية :

السيد (س، ع) شيخ مسن تجاوز عقده الثامن ، قام بعد تردد كبير برفع دعوى ضرب الأصول ضد ولده الذي قام بإهانته و ضربه و تعذيبه كثيراً من أجل الحصول أن يطرده من المنزل ويحصل على امواله حيث أن هذا الشيخ صاحب ثروة لا بأس بها ويمتلك أراضي و عقارات مختلفة ، ورغم كبر سنه إلا أن ابنه العاق كان يضربه ويسبه دوماً ولم يكتف بذلك بل راح يجلب النساء للمنزل و يمارس الفاحشة ويشرب الخمر، ورغم توصلات والده إلا أنه قابله بالضرب والشتم ، كما أنه كان يمنع عنه الأكل وقد حضر هذا الشيخ إلى مكتب المحامي وهو في حالة يرثى لها والدموع تنهمر من عينيه وساعدته بايداع شكوى لدى وكيل الجمهورية حيث مثل الولد العاق أمام المحكمة التي حكمت عليه بعام سجنا نافذا قضاهما في السجن بينما خلال فترة حبس الإناث على الشيخ العجوز ميتا نتيجة تلقيه ضربات على رأسه دون التمكن من معرفة القاتل ...

تحليل الحالة:

تتمثل العوامل النفسية لإرتكاب جريمة الضرب ضد الوالد هي الآثار النفسية للإدمان على شرب الولد للخمر وتناول المواد المخدرة وبالتالي تأثير هذه المواد على الجهاز العصبي والتقليل من درجة الوعي والأحكام لدى الجاني .

كما أنه من الواضح مرافقه الجاني لأشخاص منحرفين واصطحابهم للمنزل وشرب الخمر معهم وتعاطي المواد المخدرة بل وتوصل الأمر إلى ارتكاب الفاحشة معهم على مرأى من والده الشيخ العجوز وبالتالي فمن الوارد تحريض أصدقاء السوء للجاني على ارتكاب جريمته بداع الحصول على ثروة الوالد وإنفاقها لتلبية رغبات أصدقائه المنحرفين.

الحالة الثالثة :

السيد (ك، ل) وهو رجل يبلغ من العمر 56 عاماً يعمل في مصنع براتب بسيط يعيش مع زوجته وابنتهما الوحيدة ؛ حيث كان كلاهما يعملان لتوفير كل ما تحتاجه ابنتهما من غذاء ولباس منذ السنوات الأولى من عمر الفتاة انشغل كل من الأب والأم عنها بالعمل وتوفير الحاجيات المادية وكانت البنت الصغيرة تقضي معظم اليوم في منزل جدتها ، مرت السنوات على هذا الحال حتى انتقلت الفتاة لمرحلة التعليم المتوسط حيث تميزت بمظهرها الجميل وشخصيتها الجذابة لكنها كانت غالباً ما تتغيب عن الصف وتقضي أوقات كثيرة رفقة مجموعة أصدقائها إلى أن انتقلت للمرحلة الثانوية حيث أصبحت الفتاة كثيرة التغيب عن

الصف الدراسي ولم تكن الأم تراقب سلوك الفتاة أو تحاول توعيتها بل كانت تكتفي بتوفير احتياجاتها دون نقاش حتى تتتطور الوضع وأصبحت الفتاة تخرج برفقة شباب مجهولين بحجة تلبية احتياجاتها المتزايدة حتى انتهى بها الأمر لممارسة الدعارة في المنزل الذي تعيش فيه مستغلة غياب والديها؛ لكن في أحد الأيام عاد الأب إلى المنزل خلال النهار بسبب وعكة صحية ليتفاجأ بوجود شباب رفقة ابنته في المنزل فلم تجد الفتاة مهربا من المواجهة إلا أن ضربت والدها بجسم ثقيل على رأسه أدى إلى سقوطه أرضاً، عندها اتصلت الفتاة بوالدتها التي نقلت الوالد المغدور إلى المستشفى ورفعت شكوى ضد ابنته، بعد أيام من هذه الفاجعة استفاق الوالد من الغيبوبة ليجد نفسه في مواجهة صدمة انحراف ابنته من جهة وصدمة الشلل من جهة أخرى.

أما بالنسبة للوالدة فقد تنازلت عن الشكوى فور خروج الزوج من المستشفى وغيرت أقوالها بل واستعانت بمحامية لتبئنة ابنته من هذه الجريمة الشنعاء.

تحليل الحالة :

تمثل هذه الحالة نموذج واقعي لجرائم الاعتداء على الأصول وهي جريمة شروع في قتل قامت بها فتاة قاصر تبلغ من العمر سبعة عشر عاماً ضد والدها بهدف إنهاء حياته لأنه اكتشف ممارساتها لأفعال مخلة داخل منزل الأسرة.

تتمثل أهم العوامل النفسية لا رتكاب الفتاة القاصر لهذه الجريمة في أسلوب التربية المعتمد على التدليل المفرط والإهمال من طرف كلا الوالدين و اشغالهما بتوفير الإحتياجات المادية من غذاء ولباس دون الإهتمام بالاحتياجات النفسية من حب واهتمام ورعاية من طرف الوالدين مما جعلها تلجأ لتلبية هذه الاحتياجات خارج الأسرة لدى جماعة الأقران والأصدقاء في الشارع مما جعلها عرضة لمثيرات عاطفية ومادية لم تستطع التعامل معها بالطريقة الصحيحة نظراً لغياب المراقبة الأسرية والتوجيه الصحيح.

أما العوامل الاجتماعية المساعدة في ارتكاب الفتاة القاصر لهذه الجريمة في هو الحالة الاقتصادية للأسرة ذات الدخل البسط مما دفع الفتاة لممارسة الدعارة لتلبية احتياجاتها المادية و العامل الثاني هو انضمام الفتاة لمجموعة من الرفيقات اللواتي يمارسن الدعارة و تقليدها لسلوكاتهن المنحرفة على اعتبار أنها عضو ضمن هذه المجموعة وهذا ما يتفق مع وجهة نظر سدرلاند الذي اعتبر أن السلوك الإجرامي هو سلوك مكتسب ينشأ عن طريق التعلم حيث يتعلم الفرد السلوك الإجرامي ضمن الجماعة التي ينتمي إليها ويعامل معها ويكون له علاقة قوية بأعضائها .

11. عرض نتائج الدراسة :

من خلال عرض الدراسة الميدانية و الدراسة الميدانية المتمثلة في دراسة تحليلية لثلاث حالات من الواقع المعاش في المجتمع الجزائري حول جرائم الإعتداء إلى الأصول خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

- جرائم الإعتداء على الأصول هي نتيجة تكامل عدة عوامل نفسية و إجتماعية
- تمثل أهم العوامل النفسية لجرائم الإعتداء على الأصول في أساليب التربية الخاطئة التي تعتمد الحماية المفرطة ، التدليل ، نمط التأديب القاسي إضافة إلى تعاطي و إدمان الشباب للمواد المخدرة .
- تمثل العوامل الإجتماعية السيئة كالفقر و البطالة و الإنضمام إلى جماعات تمارس السلوك الإجرامي من أهم مسببات ارتكاب الشباب لجرائم الإعتداء على الأصول.

خاتمة :

اختلفت العوامل والأسباب التي تؤدي بالأبناء إلى ارتكاب جرائم ضد أصولهم مهما كان نوع أو درجة هذه الجرائم لكن انتشارها في المجتمع الجزائري في العشرينية الأخيرة إن دل على شيء فهو يدل على تراجع دور الأسرة في أدائها التربوي للأبناء على الأخلاق و القيم الدينية و تلقينهم معاني الروابط الأسرية المتينة التي تهزم المشاكل المادية أو الإجتماعية التي يواجهها الأبناء في الحياة ؛ كما تبين من خلال هذه الدراسة أثر الثقافة الغربية على شخصية الأجيال الناشئة وذلك من خلال تقليدهم لطريقة معاملة الشباب الغرب لأولئك أمرورهم كما بينت أثر انتشار تعاطي المخدرات والحبوب المهدوسة في أوساط الشباب الجزائري مما يؤدي غالبا إلى عدم التحكم في أنفسهم والتهمج على أصولهم والإعتداء عليهم بالضرب من أجل الحصول على الأموال لشراء المواد المخدرة كما خلصت هذه الدراسة إلى أن جرائم الإعتداء على الأصول قد تكون نتيجة أخطاء تربوية يمارسها الآباء والأمهات مثل التدليل المفرط ، الحماية أو نمط التأديب القاسي كما تبين من خلال هذه الدراسة أثر الحالة الإجتماعية السيئة للأسر الجزائرية كالفقر و البطالة و ضيق السكن في حدوث هذا النوع من الجرائم كنتيجة للضغوط النفسية التي يتعرض لها الشباب الجزائري مما يستوجب الجهات المعنية للأسرة و المدرسة و الدولة اتخاذ الإجراءات الضرورية للوقاية من حدوث هذه الظاهرة مستقبلا.

التوصيات

- ضرورة اعتماد أساليب تربوية صحيحة تعتمد على المبادئ الأخلاقية الحميدة القائمة على احترام الوالدين والتكافل الأسري منذ الطفولة كما تجدر الإشارة إلى دور المدرسة كمؤسسة ثانية للتنمية الاجتماعية في غرس قيم بر الوالدين والروابط الأسرية في نفوس الناشئة كما يجب على الوالدين مراقبة البرامج والمواقع التي يتبعها أبنائهم لأنها قد تحمل رسائل إعلامية ونماذج تؤثر سلبا على سلوك أبنائهم في المستقبل .
- كما تجدر الإشارة إلى ضرورة تنظيم حصص الإرشاد الاجتماعي من طرف المدارس والجمعيات والمساجد حول معاملة الأصول وعدم الاعتداء على سلامتهم البدنية والنفسية ، كما يجب تفعيل القانون ومعاقبة الأفراد المعتدين على أصولهم ولو في حالة مسامحتهم من طرف الأصول .
- وفي الأخير نناشد الدولة الجزائرية بالتكفل بتحسين الأوضاع الاجتماعية بتتأمين مناصب شغل و سكنات لائق للأسر الفقيرة كما نبه لضرورة القضاء على مشكلة البطالة لدى الشباب الجزائري.

قائمة المراجع :

- 1.أحمد محمد حشيش (2002)، نظرية وظيفة القضاء ، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي .
- 2.إسحاق ابراهيم منصور (1988)شرح قانون العقوبات الجنائي الخاص، ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة 2.
- 3.يوسقيعة أحسن (2011) ، الوجيز في القانون الجزائري العام ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر، الطبعة 10.
- 4.بoscique (2015)،الوجيز في القانون الجزائري الخاص، الجزء الأول، درا هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، الطبعة 18.
- 5.جابر عوض سيد، عبد الموجود أبو الحسن (2004) ، الإنحراف و الجريمة في عالم متغير، مصر المكتب الجامعي الحديث.
- 6.جمال نجبي (2011) ، القتل العمد و أعمال العنف في التشريع الجزائري ، دراسة قانونية بين التشريع الجزائري و الفرنسي و المصري على ضوء الإتجاه القضائي في هذه الدول، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر.
- 7.جابر عوض سيد، عبد الموجود الحسن (2004)، الإنحراف و الجريمة في عالم متغير، مصر، المكتب الجامعي .
- 8.حجازي مصطفى (2010) مشكلات الأحداث الجانحين سلسلة الدراسات الاجتماعية عدد 57 (البحرين) ، الطبعة الأولى.
- 9.الحريري أحمد بن سعيد (2009)، العلاج النفسي الجنائي ، دار الفارابي، بيروت .
- 10.عبد العزيز سعد (2002)، جرائم التزوير و النصب و الاحتيال و استعمال المزور ، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر، الطبعة 2.
- 11.محمد سعيد نمور (2005)، شرح قانون العقوبات، القسم الخاص، الجرائم الواقعة على الأشخاص ، دار الثقافة للنشر، عمان ، الطبعة الأولى.
- 12.نجم محمد صبغي (2002)، الجرائم الواقعة على الأشخاص ، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان ، الطبعة الأولى.
- 13.قلات سمية (2016) ، جريمة السرقة في الإطار الأسري دراسة مقارنة ، مخبر الإتجاه القضائي ، العدد 13.
- 14.رحماني منصور (2006)، علم الإجرام و السياسة الجنائية، الجزائر، دار العلوم للنشر.
- 15.الرازيقي محمد (2004) ، علم الإجرام و السياسة الجنائية، الجزائر، دار العلوم للنشر.
- 16.مراجع اللغة الأجنبية:
- 17.Omari florence(2008), la delequence juvénile ; les discours des mineurs délinuants comme écho familial- these de doctora disciplines sience de l'education , psychologie et criminologie, eccole doctorale science humaines et sociale, bretagne.
- 18.Jensen, Gary f, Forthcoming, Social learing and violent behavior, the camberidge hndbook of violent behavior .Dvid FLennery , alexander Vasonsy and Irwin Waldman-Editors new York CambridgeUNIVESITY press.
- 19.Richard Wortley(2011) psychologiclcriminology,Routledge Taylor,London.
- 20.Widom,Cathy(1997),problem behaviors in abused and neglected children grown up ; prevalence and co- occurrence of substance use crime, and violence. Criminal behavior and mental health ,287-310.